رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١٢ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ١٢/ ٦ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥

التجربة التنموية الاثيوبية بعد العام ٢٠١٨ (الممكنات_ المعوقات)

The Ethiopian development experience after 2018 (enablers – obstacles)

م.د. تميم عماد صادق
Dr. Tamim Imad Sadiq
جامعة ديالى / كلية القانون والعلوم السياسية

م.د. حسين علي حسين
Dr. Hussein Ali Hussein
جامعة ديالى / كلية القانون والعلوم السياسية

University of Diyala / College of Law and Political Science

Tameem_@uodiyala.edu.iq

hussainali@uodiyala.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تميزت التجربة التنموية الإثيوبية بعد عام ٢٠١٨ بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة، خصوصاً مع وصول رئيس الوزراء آبي أحمد إلى السلطة، ويمكن تحليل هذه التجربة من خلال الممكنات والمعوقات التي أثرت على مسار التنمية منها، الإرادة السياسية للإصلاح التي تهدف إلى فتح المجال السياسي، وتحسين بيئة الأعمال، ومحاربة الفساد وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الاقتصاد خارج الزراعة، اما معوقات التجربة منها النزاعات الداخلية والصراعات العرقية واخرها اندلاع النزاع المسلح في إقليم تيغراي، أدى إلى تعطيل مسار التنمية وتدهور الأمن، فضلاً عن المشاكل بين الحكومة الفيدرالية وبعض الأقاليم، مع انخفاض الاستثمار الأجنبي خلال جائحة كورونا، وكذلك بسبب الصراعات الداخلية، إذ تمثل التجربة التنموية الإثيوبية نموذجاً طموحاً للإصلاح والانفتاح، لكنها اصطدمت بتحديات داخلية خطيرة، خاصة النزاعات والصراعات السياسية، ما جعل نتائج التنمية غير مستقرة، وتحديات خارجية متمثلة بالنزاعات المائية مع دول الجوار والنزاعات الحدودية، لذا ان نجاح إثيوبيا مستقبلاً مرهون بتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الحكم الرشيد، إلى جانب الاستمرار في إصلاح الاقتصاد والبنية التحتية.

الكلمات المفتاحية: "التنمية"، "الإصلاح السياسي" ، "الإصلاح الاقتصادي" ،"الاستثمار الأجنبي"،" إقليم التيجراي"

Abstract

The Ethiopian development experience after 2018 was characterized by significant political, economic, and social transformations, especially with the rise to power of Prime Minister Abiy Ahmed. This experience can be analyzed through the enablers and obstacles that affected the development path, including the political will for reform aimed at opening up the political sphere, improving the business environment, combating corruption, encouraging foreign direct investment, and diversifying the economy beyond agriculture. The obstacles to the experience include internal and ethnic conflicts, the most recent of which was the outbreak of armed conflict in the Tigray region, which disrupted the development path and deteriorated security. This was in addition to problems between the federal government and some regions, with a decline in foreign investment during the COVID-19 pandemic, as well as internal conflicts. The Ethiopian development experience represents an ambitious model of reform and openness, but it has encountered serious internal challenges, especially political conflicts and disputes, which have made development outcomes unstable. It has also encountered external challenges, represented by water disputes with neighboring countries and border disputes. Therefore, Ethiopia's future success depends on achieving political stability and strengthening good governance, in addition to continuing to reform the economy and infrastructure.

Keywords "Development", "Political Reform", "Economic Reform", "Foreign Investment", "Tigray Region."

المقدمة

تعد اثيوبيا احدى دول القرن الافريقي والتي شهدت منذ استقلالها عام ١٩٤٤ من الحكم الإيطالي، العديد من النزاعات والمشاكل الداخلية جعلتها دولة غير مستقرة من كافة النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وخلال فترة التسعينات من القرن الماضي شهدت وصول (مليس زيناوي) الذي قاد حملة انقلاب عسكري على النظام، وفي عام ٢٠٠٥ شهدت اثيوبيا اثناء حكم زيناوي نهضة حقيقية في مجال التنمية، اذ حققت اثيوبيا فيها طفرة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية دون السياسية، وبعد تنحي زيناوي عن الحكم ووصول ابي احمد للسلطة في العام ٢٠١٨، شهدت إثيوبيا مرة اخرى تحول سياسي واقتصادي، تزامن مع صعود قيادة سياسية جديدة حملت وعوداً بالإصلاح والتنمية، في ظل سياق داخلي معقد وإقليمي مضطرب، إذ مثلت هذه المرحلة نقطة انطلاق لمشروع تنموي جديد يستهدف معالجة التحديات المتراكمة في البنية الاقتصادية، وتحقيق نمو شامل ومستدام يلبي طموح الشعب الإثيوبي، وقد اتسمت التجربة التنموية الإثيوبية بعد العام ٢٠١٨ بسمات متعددة، أبرزها التركيز على البنية التحتية، جذب الاستثمارات، ومحاولات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، إلى جانب السعي لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي كشرط للتنمية، وعلى الرغم من هذه الطموحات، واجهت التجربة العديد من المعوقات التي تنوعت بين تحديات داخلية مثل النزاعات الأثنية والسياسية، وأخرى خارجية تمثلت في التوترات الإقليمية، والضغوط الاقتصادية الدولية، وتأثيرات جائحة كورونا، ومن هنا تبرز أهمية البحث من خلال دراسة الممكنات التي دعمت مسار التنمية، والمعوقات التي أعاقت تقدمه.

اهداف البحث:

١. التعرف على أهمية التجربة التنموية الاثيوبية.
٢. تحديد التحديات التي تواجه عملية التنمية الاثيوبية.
٣. الاستفادة من التجربة الاثيوبية كدراسة حالة وتطبيقها.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع التنمية والذي يشكل تحدي لأي نظام سياسي يقدم على هذه المجال، لما له من تحديات كبيرة، فضلاً عن ضرورة وجود تكاتف مختلف الجهات الفاعلة داخل النظام السياسي من اجل تحقيق التنمية، وهذا ما حصل في التجربة الاثيوبية والتحديات التي تعيشها والتي قد تشكل عائق امام تحقيق التنمية الاثيوبية، فضلاً عن الدروس التي يمكن الاستفادة منها في مجال تطبيق التنمية الاثيوبية.

إشكالية البحث: تنطلق اشكالية البحث من التحديات التي تواجه اثيوبيا من خلال وجود مجموعة كبيرة من الإثنيات والتي جعل مع وجودها مشكلة في كيفية إدارة النظام السياسي اذ تسعى كل قومية بالسيطرة على الحكم متجاوزة باقي المكونات وهذا ما قوض عملية التنمية رغم النجاحات التي تحققت، ومن هنا يمكن طرح مجموعة من التساؤلات:

١. ماهي أبرز ممكنات نجاح التجربة التنموية.
٢. ماهي العلاقة بين التحولات السياسية والاقتصادية ومدى تأثيرها على التجربة التنموية.
٣. ماهي أبرز المعوقات التي تقف امام التجربة التنموية.

فرضية البحث:أن إعادة توزيع الحقوق المدنية والسياسية على كافة مكونات المجتمع الاثيوبي وترسيخ أسس المواطنة على أساس وطني بعيداً عن الانتماءات الفرعية، يساهم ذلك في استقرار النظام السياسي وبذلك يؤدي الى نجاح التجربة التنموية.

منهجية البحث: اعتمد الباحث على استخدام المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع وتحليل المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالبحث.

المبحث الأول: التطورات السياسية والاقتصادية في اثيوبيا بعد العام ٢٠١٨

شهدت إثيوبيا منذ عام (٢٠١٨) تحولاً سياسياً واقتصادياً، إذ اتسمت الحالة السياسية فيما يتعلق بتداول السلطة بجمود حقيقي منذ عام (١٩٩١)، وهو تاريخ إطاحة متمردي (التيجراي بالحكم الشيوعي)* وتكوين تحالف للحكم من العرقيات الرئيسة يخضع لسيطرة تلك الأقلية، لتعرقل بذلك أي طموحات سياسية لقوميات الأغلبية لسنوات، إما شقها الآخر وهو الاقتصادي، إذ تتسارع فيه خطى الإصلاح الاقتصادي بصورة لفتت انتباه المراقبين والمؤسسات الاقتصادية الدولية، فمن دولة فقيرة تُنهكها الأوبئة والمجاعات أضحت إثيوبيا نمراً اقتصادياً إفريقياً على الطريقة الآسيوية، ليتحول اقتصادها من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد زراعي– صناعي، إذ بدأت تلك النهضة تحديداً منذ عام (٢٠٠٥)، وذلك بمساعدات واستثمارات أجنبية، معظمها صينية، خاصة في مجال البنى التحتية، وبناء السدود والطرق والسكك الحديدية، ليبلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي خلال العقد المنصرم ١٠% ليصبح بذلك أكبر اقتصاد في شرق إفريقيا، متجاوزاً (كينيا) وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي[١].

المطلب الاول: التطورات السياسية

اتخذت حكومة (آبي أحمد) منذ العام (٢٠١٨) عدداً من الإجراءات لتعزز الهوية الوطنية ومحاربة مظاهر تفكك اللحمة الوطنية التي يعاني منها المجتمع الاثيوبي، فأُلغيت حالة الطوارئ في البلاد، وأُفرج عن عدد من المعتقلين السياسيين، والإقرار بوقائع التعذيب في السجون الاثيوبية، والتأكيد على حق الجميع في المشاركة، وضمان الحقوق السياسية، اما المرأة والاقليات المهمشة فنالت قسطاً وافراً من الحقائب الوزارية في حكومة أبي أحمد الجديدة، إذ أسند لأول مرة وزارة الدفاع إلى امرأة وهي (عائشة محمد موسى) من قومية (العفر المسلمة)، كما أنشأت وزارات جديدة، من بينها وزارة (للسلام)، وأُسندت إدارتها إلى امرأة من القوميات المسلمة ايضاً، واسناد منصب الرئيس الشرعي في اثيوبيا إلى امرأة من قومية الأمهرا، اما الاقليات فتم تعيين (أحمد شيدي) من قومية (الصوماليا) بمنصب وزير المالية لأول مرة في تاريخ أثيوبيا، وأشار (آبي أحمد) في خطاب أمام البرلمان اثناء الإعلان عن تشكيل حكومته، إلى أنه يسعى إلى تمكين الاقليات التي لم يتمتع أفرادها بأي مواقع قيادية من قبل، وأن الاصلاحات التي بدأها يجب أن تستمر من أجل مواجهة المشكلات الاستراتيجية والبنيوية التي أدت إلى حالة من الفوضى والتشتت المجتمعي للشعب الاثيوبي[٢]، وفي العموم فإن تلك الاصلاحات كانت تصب في مصلحة المجتمع المسلم ومن نتائجها الافراج عن قياديين مسلمين وعودة عدد من الرموز السياسية إلى البلاد بعد عقود في المنفى، وتقديم ضمانات لحماية حرية الصحافة، الأمر الذي أدى إلى تقدم إثيوبيا نحو أربعين مركزاً في مؤشر حرية الصحافة، فضلا عن إتاحة الحرية لعمل منظمات المجتمع المدني، ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية داخل إثيوبيا وهو ما أدى إلى تشكيل أحزاب سياسية جديدة [٣].

تعد وزارة السلام التي أنشئت حديثاً ضماناً للحفاظ على النظام العام، وتطوير الاستراتيجيات، وخلق الوعي والتوعية حول الأنشطة التي تضمن السلم والأمن للوطن والمواطنين، وصدرت تعليمات للوزارة بضرورة التعاون المؤسسي مع الأجهزة الحكومية والمنظمات الدينية والثقافية والهيئات ذات الصلة من أجل ضمان السلام والاحترام المتبادل بين الأمم والقوميات الاثيوبية على حد سواء، من أجل تحقيق الغاية التي أنشأت من أجلها الوزارة، فضلاً عن مهام التنسيق والتعاون مع المؤسسات التقليدية داخل الدولة، إذ يوجد في إثيوبيا العديد من المؤسسات التقليدية والعرفية التي تلعب أدوارًا مختلفة في منع وحل الصراعات، وقد أكدت مسودة استراتيجية تنفيذ سياسة السلام الإثيوبية التي طرحتها الوزارة على أهمية التكامل بين المؤسسات التقليدية ومؤسسات الدولة [٤].

وخلال عام (٢٠١٩) شهدت إثيوبيا أحداثاً كبيرة شملت تحولات سياسية إلى جانب إصلاحات اقتصادية، اذ مثلت خطوة دمج الائتلاف الحاكم في حزب قومي واحد، بعد سيطرته على الساحة السياسية ما يقارب ثلاثة عقود، وميلاد حزب جديد يعرف بـ (الازدهار)، كحزب قومي متاح لجميع مكونات الشعب الاثيوبي، بعدما كان مقصوراً على القوميات الرئيسية المكونة للائتلاف، فضلاً عن دور وايمان رئيس الوزراء (آبي احمد) بتطبيق الديمقراطية في البلاد، وبهذا استطاع رئيس الوزراء في تشرين الأول من العام ٢٠١٩ أن يفوز بجائزة نوبل للسلام، تقديراً لجهوده في تحقيق السلام داخلياً كـ(محاولاته لترسيخ الديمقراطية، والإصلاحات السياسية، وتمكين المرأة)، وخارجياً كـ(نجاحه في تحقيق السلام مع إريتريا، ووساطته بين الفرقاء السودانيين، وجهوده في استقرار منطقة القرن الأفريقي)[٥].

لقد نجح (آبي أحمد) بقطع خطوات واسعة من اجل تثبيت دعائم نظامه السياسي، كذلك في التعامل مع العديد من الملفات الضاغطة عليه، منها قدرته المستمرة على مراوغة القاهرة في ملف سد النهضة، واحتواء الغضب الإريتري بعد مرور عامين على توقيع اتفاق السلام مع أديس أبابا، وزيادة حصاره السياسي والاقتصادي والعسكري على إقليم التيجراي الذي يمثل معقل المعارضة لحكومة (أبي أحمد) والذي يهدد بحدوث انفصال سياسي ربما تكون له عواقبه على بناء الدولة الإثيوبية، وبذلك توجه (آبي) إلى إحكام قبضته على مجريات السياسة الداخلية وفرض سيطرة (حزب الازدهار) على مفاصل الدولة الإثيوبية تمهيداً لانتخابات عام ٢٠٢١ [٦].

استند آبي أحمد في إدارة مشروعه السياسي والاقتصادي على أيدلوجية فكرية، ورؤية شاملة لما يجب العمل به، من أجل وضع أسس الاستقرار في البلاد، والريادة الاثيوبية في القرن الافريقي، وإدارة التعددية والاثنية، وتمكين الفئات المهمشة، ومكافحة الفساد مع ضرورة التخلص من التبعية، وهذه الأفكار طرحت في كتابه الذي حمل عنوان (التآزر) والذي تم اطلاقه في أكتوبر من العام ٢٠١٩، فضلاً عن ذلك تم طرح أفكاره بعدد من الأوراق التي نشرت والتي حاول من خلالها إيصال ونشر رؤيته في إدارة الدولة بشكل خاص واحلال السلام والتنمية في منطقة القرن الافريقي، واهم ورقة نشرت له والتي حملت عنوان **(سلام وازدهار إفريقيا يبدآن من الوطن)** إذ تضمنت هذه الورقة أفكاراً لتحقيق السلام والازدهار في القارة الإفريقية، وأن هذه الآمال بتحقيق السلام معقوده أولاً على أن تبدأ من الداخل، ولكن بمفهومه الوطني، وأن تنعم المجتمعات المحلية بالأمن والسلام والازدهار بما ينعكس إيجاباً على الأوضاع العامة للقارة الإفريقية، كما ناقش (آبي أحمد) في هذه الورقة ايضاً مسألة التبعية للغرب، وضرورة أن يتحلى المجتمع الأفريقي بالشجاعة للمضي قدماً نحو الاستقلالية، في سبيل

رخاء الشعوب الإفريقية، وأشار الى ان إفريقيا بمثابة (ألعوبة استراتيجية) بيد القوى الكبرى الدولية، ومن خلال تعزيز إفريقيا لتماسكها الداخلي وتكاملها الاقتصادي، يمكن للقارة أن تصبح قوة جيوسياسية قوية لها صوت مستقل وموحد في القضايا الدولية الكبرى، اما اهم الاليات التنفيذية للخروج من التبعية للغرب، واعتمادها على نفسها، هي الجهود المبذولة في سبيل إقامة منطقة تجارة حرة قارية بدءاً من العام ٢٠١٥ بالتوقيع على المؤتمر التأسيسي في شرم الشيخ، ووصولاً إلى تحقيق المستويات القصوى من التكامل الإقليمي، وتعزيز العلاقات البينية، وهذا جاء كردة فعل من وجهة نظر آبي على تغييب القوى الدولية الكبرى لإفريقيا على مر أزمنة التاريخ، وبذلك يمكن تحقيق هذا التآزر من خلال التمسك باتفاقية التجارة الحرة القارية (AF–TFTA) والحرص على تفعيلها [٧].

المطلب الثاني: التطورات الاقتصادية

سعت إثيوبيا الى الخروج من عباءة الصورة النمطية المعروفة عنها بالصراعات الاثنية والمجاعات، لتقود النمو الاقتصادي الأسرع في قارة أفريقيا، بحسب بيانات لمؤسسات اقتصادية أممية إذ تشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي، إلى أن إثيوبيا ستكون أسرع الاقتصادات نمواً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبنسبة ٨.٥% في (٢٠١٨)، وهو ما يفوق بكثير نمو الاقتصادات المتقدمة، كالهند (٧.٥%) والصين (٦.٢%) والاقتصاد العالمي(3.5%) ، وأن ارتفاع النمو الاقتصادي في إثيوبيا مدفوع إلى حد كبير بزيادة النشاط الصناعي، بما في ذلك الاستثمارات في البنية التحتية والتصنيع، ووفق بيانات رسمية للحكومة الإثيوبية، بلغ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٧.٦%) في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث دخلت الاستثمارات في المناطق الصناعية الجديدة وتدفقات الخصخصة، وتعد الصين في الوقت الحالي، أكبر مستثمر أجنبي في إثيوبيا، بل أصبحت أيضا أكبر شريك تجاري لها بتجارة تتجاوز ١٠ مليارات دولار أمريكي[٨].

وتعد عملية تحرير الاقتصاد وخصخصة الشركات المملوكة للحكومة تطوراً وسابقة تاريخية في إثيوبيا، بعدما كانت الحكومة تسيطر على هذه القطاعات بالكامل وترفض خصخصتها، كما تعد المبادرات التحريرية التي أطلقها رئيس الوزراء (آبي أحمد) التوجه نحو الخصخصة، مع التركيز بشكل خاص على قطاع الاتصالات، ومواصلة النمو في قطاعي الصناعة والخدمات، واكتشاف الفرص من خلال العلاقات التجارية الخارجية، والسعي لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي خطوة مهمة في طريق التنمية، وفي جانب التجارة الالكترونية شهدت اثيوبيا استخدام اول منصة تجارية الكترونية عالمية خلال العام (٢٠١٩)، وهي منصة (علي بابا) وبذلك تعد اثيوبيا البلد الثاني بعد راوندا في استخدام هذه المنصة، وبلغ إجمالي الناتج القومي في إثيوبيا نحو (٨٤) مليار دولار، ويعتمد الاقتصاد بشكل أساسي على الزراعة والصناعة ومجال الخدمات[٩].

لقد نفذت حكومة (آبي احمد) تلك الإصلاحات الاقتصادية عبر مرحلتين أساسيتين، أما الأولى فبدأت منذ العام ٢٠١٩، وحققت نتائج إيجابية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية وتخفيف أعباء الديون وزيادة القدرة الإنتاجية، وبها انتقلت إثيوبيا إلى بيئة اقتصادية أكثر استقراراً، مما جعلها واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، بمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٧.١٪ من عام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣، كما نجحت في بناء أكبر اقتصاد في شرق إفريقيا وثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأما المرحلة الثانية فهي مرحلة اكمال الإصلاحات الاقتصادية الكلية المتبقية، عبر أربعة محاور رئيسية تتمثل في تحديث إطار العمل للسياسة

الاقتصادية الكلية، وتحسين بيئة الاستثمار والتجارة، وتعزيز القدرة الإنتاجية عبر القطاعات، وتحسين فعالية القطاع العام في تقديم الخدمات، ويحظى هذا البرنامج الاصلاحي بدعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركاء التنمية الآخرين، بهدف تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل بقيادة القطاع الخاص، وخلق فرص العمل، والحفاظ على معدلات التضخم[١٠].

وضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي، زار الملياردير الأميركي ومؤسس شركة مايكروسوفت (بيل غيتس)، لتقييم تقدم المشاريع الزراعية والصحية في البلاد ومراجعة إنتاجية القمح وتربية الدواجن، وهذه الزيارة جاءت لتسلط الضوء على التعاون المستمر مع مؤسسة (بيل وميليندا غيتس) في مجالات الزراعة والصحة والشمول المالي، وأكد رئيس الوزراء (آبي أحمد) ، أنه بفضل الشراكات القوية، سيتحول الأمن الغذائي في إثيوبيا نحو الاكتفاء الغذائي، مما يمهد الطريق لمستقبل تصبح فيه البلاد معتمدة على نفسها، وقادرة على الصمود في مواجهة تحديات المناخ [١١].

وكانت حزمة الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها حكومة (آبي احمد) قائمة على أساس تشجيع الاستثمار الخاص المستدام والشامل الذي يقود النمو ويؤدي إلى خلق الوظائف والحد من معدلات الفقر، وقد وُضِع هذا البرنامج الإصلاحي لمواجهة التحديات المرتبطة بالاختلالات في الاقتصاد الكلي والاختناقات الهيكلية التي تؤثر بشكل حاد على العملية التنموية في البلاد، واستهدف البرنامج دفع عجلة الإصلاح على ثلاث جبهات هي: الاقتصاد الكلي والهيكلي والقطاعي، وعملت الحكومة الإثيوبية بتطوير خطة لتوجيه التنمية خلال السنوات العشرة الممتدة من عام (٢٠٢٠ الى ٢٠٣٠)، وتمحورت حول خلق روابط قوية بين القطاعات الاقتصادية، وتقديم دعم خاص للقطاعات ذات الأولوية على أساس قدرتها على الإنتاجية والتوظيف العالي وقدرتها على دعم القطاعات الأخرى، وجعل القطاع الخاص هو المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من اجل بناء بلد مزدهر، وتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام من خلال ضمان بيئة اقتصادية كلية مستدامة، وتحقيق تحول اقتصادي هيكلي من خلال تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، وضمان الوصول إلى الجودة الاجتماعية والبنية المادية للمواطنين، وبناء مؤسسات ونظم لتعزيز سيادة القانون والاستقرار في البلاد[١٢].

ولتحسين الظروف السياسية والاقتصادية، عملت الحكومة على تطبيق مجموعة من نصائح صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تتمثل في الإطار القانوني الجديد للشراكات بين القطاعين العام والخاص، لمنح الأخير دوراً أوسع في تعزيز الاقتصاد الوطني الاثيوبي ودعمه، وأشركت الحكومة القطاع الخاص في مشاريع سيادية لخفض التكاليف الحكومية وإزالة العقبات أمام استثماراته، وأتاحت مؤسسات مملوكة للدولة كالاتصالات، إلى جانب مشاريع متعلقة بالطاقة، من اجل جذب المستثمرين الأجانب، ضمن برنامج إصلاحي شامل يتضمن فتح الاقتصاد أمام الاستثمار الخاص لدعم النمو المستدام[١٣].

ويشكل انضمام اثيوبيا في عضوية (البريكس)[*] في كانون الثاني من العام ٢٠٢٤ واحد من اهم إنجازات حكومة (آبي)، ومن شأن هذه العضوية أن ترفع من مستوى الشراكات لمواصلة مسارات التنمية المشتركة القائمة على التضامن والصداقة والاحترام المتبادل، وستساعد هذه العضوية في الحفاظ على معدل النمو المرتفع، فضلاً عن وجودها كعضو في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)[*]، إن علاقات (أديس أبابا) الجيدة مع

أعضاء (البريكس) الرئيسين تجعل إثيوبيا لاعباً تنموياً مستقبلياً داخل المجموعة، وبذلك تمثل هذه العضوية في (البريكس) انتصاراً جيواقتصادياً وجيوسياسياً ودبلوماسياً كبيراً، وتمكن إثيوبيا من التعامل مع انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلاد، وأن حكومة (آبي) حفزت إنتاج وتصدير القمح وغيره من الحبوب من خلال إدخال آليات زراعية حديثة، واستخدام التكنولوجيات الزراعية سيكون مفيداً في تحديث القطاع الزراعي، وقد شهدت إثيوبيا استمرار الخصخصة وزيادة الصادرات والتحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك لا تستطيع إثيوبيا وحدها تحقيق أهدافها الطموحة المتمثلة في بناء أكثر من ١٠٠ سد وأن تصبح أكبر قوة كهربائية في أفريقيا، ما لم تتمكن من الاستفادة من دعم الجهات الفاعلة الرئيسة في(البريكس)، كما ان وجودها داخل المجموعة، قد يكون فرصة لتطوير التجارة مع الاقتصادات الناشئة، وتسريع النمو الاقتصادي وفتح أسواق جديدة وتوقيع اتفاقيات تجارية جديدة، ونظراً لنموذج النمو في إثيوبيا القائم على الاستثمار في البنية التحتية، فان الاستثمار العام من أعضاء المجموعة سيحفز النمو الاقتصاد في الحقبة ٢٠٢٧-٢٠٢٤، كما ترغب إثيوبيا في زيادة التجارة بالعملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وتقليل التكاليف، وتطوير التجارة الإلكترونية [١٤].

المبحث الثاني: التركيبة الاجتماعية الاثيوبية وأثرها على عملية التنمية

تعتمد اثيوبيا نظاماً فيدرالياً قائماً على اساس عرقي، فهي مقسمة على عدة أقاليم عرقية تتمتع بحكم ذاتي، هذا النظام أدى إلى تعزيز الهويات العرقية على حساب الهوية الوطنية، مما تسبب في صراعات وانقسامات مختلفة، إذ صاغ الدستور الإثيوبي في العام ١٩٩٤ تقسيم البلاد إلى تسعة ولايات إقليمية هي: (العفر، الامهرة، بني شنقول، جامبيلا، هرر، أوروميا، الصومال الاثيوبي، التيجراي، شعوب جنوب أثيوبيا)، والذي تولد عنه اقليمان هما (السيدما، وجنوب غرب اثيوبيا) ومنحت كل جماعة إثنية بهذه الأقاليم حقوق واسعة منها (تقرير المصير) و القدرة على (الانفصال عن الترتيب الفيدرالي)، إذا شعرت أن حقوقها قد انتقصت، لكن الدستور واجه تقييداً لهذا النص، من قبل جبهة التحرير الشعبية التيجرانية التي أسست حزب الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية الحاكم، على الرغم أن التيجرانيين لا يمثلون سوى أكثر من ٦% من سكان إثيوبيا، لكنها سيطرت على النظام السياسي واستحوذت على الاقتصاد والأجهزة الأمنية، وهذا ما ولد خوف لدى الجماعات الاثنية من أي تغيير في السياسة الإثيوبية، وبذلك تعالت المطالب الانفصالية من قبل مئات آلاف من المحتجين من (الأورومو و السيدما) للانفصال عن إثيوبيا، ومطالبة إقليم التيجراي الاستقلال [١٥].

تتسم إثيوبيا بتعدد كبير للجماعات الأثنية، الى درجة ان (موسوعة العالم الثالث) عدت إثيوبيا متحفا أو معرضاً للجماعات الأثنية، إذ تحتوي على أكثر من ٧٠ جماعة إثنية من أصول وديانات ولغات متباينة، وهذا ما يجعل نسبة التجانس في إثيوبيا تصل إلى ٣١%، بترتيب يصل إلى ٣١ على الصعيد العالمي أيضاً، وتقر الجهات الرسمية أن إثيوبيا تتكون من جماعات عرقية وثقافية ولغوية عديدة، ويذكر الإحصاء السكاني العام الذي أجري في إثيوبيا في عام ١٩٨٤ أنها أرض لـ ٨٨ جماعة إثنية متباينة العدد بين كبيرة وصغيرة مختلفة في الثقافة (الدين واللغة واللهجات والتوزيع الجغرافي، فضلا عن تباين مكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقا للتدرج التاريخي)، ومهما اختلفت المصادر في تحديد عدد الجماعات الأثنية الإثيوبية فإنها تتفق جميعها على أن العدد كبير، وهذا يعني أن الأمر ليس بالهين على أي نظام سياسي يسعى إلى إدارة هذا التنوع الكبير والمتشعب،

والموزع على تسعة أقاليم منتشرة على أرض مساحتها ١.١٢٦.٨٢٩ مليون كيلومتر مربع، كما ان اثينيات اثيوبيا تتوزع على ثلاث أصول وهي [١٦]:

١. الأصول السامية: وأهمها الامهرة، التغرين (التجراي)، الكوراج (القوارق).
٢. الأصول الحامية: الكوشيتية وينتمي إليها الأورومو والصوماليون، العفر، والسيدامو.
٣. الأصول الزنجية: وينتمي إليها الأنواك، والنوير، الجوما، والبرتا، والعناصر المختلفة والمختلطة التي تقيم في الإقليم الجنوبي (جنوب غرب إثيوبيا).

أما إذا أخذنا المعيار (الاجتماعي– السياسي– التاريخي)، فإنه يأخذنا إلى تقسيم هذه الجماعات إلى ثلاث أيضاً، بحسب قوة تأثيرها في تاريخ إثيوبيا وحاضرها وهذه الجماعات هي[١٧]:

١. الجماعات الرئيسة أو المؤثرة، وهي ثلاث؛ الامهرة والتجراي والأورومو.
٢. الجماعات الثانوية أو ذات التأثير المحدود: وتشمل الصوماليين والعفر والكوراج (القوارق) والسيدامو وهي وإن أدت دوراً في التاريخ الإثيوبي إلا أنه لم يكن حاسماً.
٣. المجموعات الصغيرة أو الهامشية: وهي صغيرة الحجم أو قليلة التأثير أو الاثنان معاً.

وفيما يلي جدول يوضح التركيبة العرقية في اثيوبيا

قية	سبة	قية	سبة	قية	سبة
ومو	%٣٤	اج	%٢	او	%١
رة	%	تا	%٢	ت	%١
ومالي	%٦	ة	%١	اكو	%١
راي	%٦	ر	%١	فيات اخرى	%٨
ما	%	و	%١		

المصدر: السيد علي أبو فرحة: مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

على إثر تلك التعددية الكبيرة التي تشهدها اثيوبيا وحالة عدم الانسجام فيما بينها، ولدت الكثير من حالات العنف والصراع والمطالب الانفصالية، لان الجماعات الاثنية لهم مجموعة من المطالب إذا لم تتحقق يسلكون طريق اعمال العنف والتمرد، وعلى أساس ذلك سنتطرق الى اهم الاضطرابات والمشاكل في عدد من الأقاليم الرئيسة التي تؤثر على مستقبل التنمية للنظام السياسي واستقراره في اثيوبيا، وهي كما يأتي:

اولاً: احتجاجات الأورومو: بدأت المعاناة التاريخية للأورومو منذ القرن التاسع عشر، ولم تنجح محاولاتهم في التخليص من مظالم النظام الإثيوبي وتحقيق العدالة بين الإثنيات الإثيوبية، إذ حرص النظام الإثيوبي على الفصل بين الأورومو وبين تاريخهم وممارساتهم التقليدية، ونشأ الوعي القومي للأورومو في خمسينيات القرن العشرين عند دخول طلاب الأورومو المدارس والجماعات، فاكتشفوا مدى تزييف النظام الإثيوبي لتاريخهم، فكان هذا سبباً في استثارة هذه الأجيال ضد النظام الذي قام بتشويه تاريخهم واضطهادهم وقمعهم، وتطور وعي الجماعة التي استوعبت مدى تناقض المجتمع، فهي أكبر الإثنيات وأعظمها موارد، ولا يمثلون شيئا في الواقع السياسي الذي تسيطر عليه الأقلية الأمهرية، وعلى هذا الأساس نشأت عدة جمعيات من مختلف أقاليم الأورومو

كمسار أولي من أجل حماية انفسهم خشية من ذوبان الهوية الأورومية، وكمسار ثاني في تطوير الوعي الإيجابي الجزئي ليبلغ مرحلة الوعي الجماعي الشامل، فشكلت الأورومو منظمات قومية عديدة منها (جبهة تحرير أورومو الإسلامية) و(الرابطة الدولية لشعب الأورومو) و(جمعية المرأة الأورومية)، و(شباب مسيرة الأورومو) [١٨].

في العام ٢٠١٥ اندلعت احتجاجات دامية تسببت بمقتل ما يقارب ٦٧ شخصاً في أوروميا أكبر ولايات إثيوبيا، كانت هذه الاحتجاجات، ضد مشروع خطة الحكومة التي تراجعت عنها فيما بعد، والتي تهدف إلى توسيع حدود العاصمة أديس أبابا، لكن شعب الأورومو يخشى أن تؤدي الخطة إلى مصادرة الأراضي المملوكة من قبل المزارعين، كذلك مطالبهم بمنح شعب أورومو الحكم الذاتي، وتحرير السجناء السياسيين، وإنهاء ما يعتبرونه النظام العسكري في المنطقة، فضلاً عن وقف الاعتداءات من جانب قوات الأمن على المتظاهرين السلميين، الذين كان معظمهم من الطلبة والمزارعين [١٩]، ومن المطالب الأخرى هو ادخال اللغة الخاصة بهم وهي لغة (عفان أورومو) كلغة رسمية من لغات الحكومة الاتحادية، وفي تموز من العام ٢٠١٦ وعلى الرغم من إلغاء الحكومة للخطة الاستراتيجية لتوسيع العاصمة اديس بابا تجددت احتجاجات الأورومو، والتي انطلقت من مناطق الأورومو، والأمهرة في تحالف غير مسبوق بين الجماعتين، وامتدت الاحتجاجات إلى أكثر من ٢٠٠ مدينة وقرية لتعبر عن الأزمات التي نسجتها سنوات حكم حزب الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية منذ توليها للسلطة في عام ١٩٩١، ومن ثم عبرت هذه الاحتجاجات عن رفضها لنظام الفيدرالية الأثنية الذي يديره التيجراي الذين يمثلون ٦% من عدد السكان [٢٠].

استمرت معاناة الأورومو التي تمثل اكبر القوميات في البلاد والتي يشكل المسلمون اغلبيتها عشرات السنين من انتهاك حقوقهم والتمييز الاقتصادي والمجتمعي والسياسي والثقافي الذي مارسته الحكومات المتعاقبة ضدهم، وهم الذين قادوا المظاهرات التي أدت إلى استقالة رئيس الوزراء (ديسالين)[*] عام ٢٠١٨، وتعيين (آبي أحمد) خلفاً له، لامتصاص غضب الاحتجاجات، باعتباره يعود من جهة أبيه العرقية الى الأورومو، لكن سرعان ما عادت احتجاجات الأورومو تتجدد لمناهضة حكومة (آبي أحمد)، بسبب التهميش، وتطالب بحقوقها السياسية وحقوق الإنسان، على أثر مقتل مغني مشهور من أبناء الأورومو بعد تلقيه تهديد بالقتل، وأسفرت الاحتجاجات والاشتباكات عن مقتل المئات واعتقال الآلاف، وملاحقة الناشطين وحصار المناطق وقطع الإنترنت، مما فجر موجة غضب واسعة في أوساط الأورومو، وأدى ذلك إلى فقدان الثقة في رئيس الوزراء الجديد الذي خذلهم بعد أن كانوا يعلقون عليه آمالا كبيرة، وقد فتح تأسيس (آبي أحمد) لحزب (الازدهار) الباب لمشكلات كبيرة مع قطاعات واسعة من الأورومو وغيرهم من العرقيات، حيث رأى هؤلاء أن رئيس الوزراء يسعى لفرض حكم استبدادي اخر عليهم، وهو ما يخشاه كثيرون في إثيوبيا [٢١].

تصاعدت حدة التوترات بين الحكومة الإثيوبية والأورومو وتحديداً مع (جيش تحرير أورومو)، خاصةً بعد فشل محادثات السلام التي انطلقت جولتها الأولى في ٣ أيار ٢٠٢٣، وانتهت جولتها الأخيرة في (تنزانيا) في أواخر تشرين الثاني من العام نفسه دون اتفاق، ويعد (جيش تحرير أورومو) الذي تعده الحكومة بمثابة جماعة متمردة مسلحة انشقت عن (جبهة تحرير أورومو) بعد رفض قادة جناحها المسلح من نزع السلاح عام ٢٠١٨، وأعلنوا انفصالهم رسمياً عن الجناح السياسي للجبهة عام ٢٠١٩، نتيجة لعدم ثقتهم في الإصلاحات السياسية

التي وعد بها رئيس الوزراء الإثيوبي (آبي أحمد)، وقد توسع (جيش تحرير أورومو) بشكل كبير في الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢) وسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي في المناطق الريفية وشبه الريفية في جميع أنحاء الاقليم، وإلى جانب السيطرة على الأراضي، كان لجيش التحرير هجمات ضد قوات الشرطة والجيش الحكومية، وعلى الرغم أن حكومة إقليم (أوروميا) قد وقعت مع فصيل منشق عن (جيش تحرير أورومو) في ٣ كانون الأول ٢٠٢٤، اتفاق سلام يتضمن ترتيبات لنزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين في المجتمع، وحدث هذا الاتفاق في أعقاب إعلان الزعيم المنشق (ساجني ناجاسا) أن فصيله لم يعد يعمل تحت قيادة (جيش تحرير أورومو) متهماً زعيمه (كومسا دريبا) المعروف باسم (جال مارو) بالاستبداد، وفي المقابل انتقد (جيش تحرير أورومو) اتفاق السلام زاعماً أنه تم التوصل إليه مع قادة تم فصلهم من صفوفهم بسبب سوء السلوك [٢٢].

ثانياً: احتجاجات الامهرة: تعد قومية الامهرة وهي ثاني أكبر مجموعات العرقية في اثيوبيا، إذ اندلعت في اب من عام ٢٠١٦، احتجاجات مناهضة للحكومة في إقليم أمهرة، وخرج الآلاف إلى شوارع (غوندار وبحر دار) للاحتجاج على إدارة المناطق المتنازع عليها، حيث يطالب أعضاء مجتمع (ويلكايت تيغيدي) ان تكون أراضيهم تحت إدارة منطقة أمهرة، بدلا من تيجراي، كانت هذه الأراضي جزءاً من إقليم أمهرة قبل أن تصدر (الجبهة الإثيوبية الشعبية الثورية الديمقراطية) الحاكمة سابقاً، نظاماً اتحادياً، وإعادة هيكلة المنطقة، بما في ذلك المناطق في منطقة تيجراي، واشتبك المحتجون مع الشرطة، وتعد احتجاجات الامهرة المناهضة للحكومة اكبر احتجاج في تاريخ إثيوبيا الحديث، وكان المتظاهرون يرددون شعارات مثل "احترموا الأمهريين" و " أوقفوا هيمنة الحزب الحاكم"، " كفوا عن قتل الأمهريين"، و " أعيدوا لنا حدودنا التاريخية" [٢٣].

شاركت قوات الامهرة في العام ٢٠٢٠ إلى جانب حكومة (آبي أحمد) في حربه ضد إقليم تيجراي، وبعد انتهاء الحرب أمرت الحكومة الاتحادية في نيسان ٢٠٢٣، بدمج جميع قوات الأمن في الأقاليم إما في الجيش الوطني أو الشرطة الوطنية، مما أثار احتجاجات عنيفة استمرت أسبوعاً في إقليم (أمهرة)، وفي اب ٢٠٢٣ اندلع قتال عنيف بين الجيش الإثيوبي وميليشيا (فانو) المحلية في أمهرة [٢٤]،

تشكلت مليشيا (فانو) كحركة احتجاجية في الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨) ضد الحكومة الفيدرالية السابقة بقيادة (جبهة تحرير شعب تيجراي)، واستولت الميليشيا على الأجزاء الغربية من إقليم (تيجراي) بدعم من القوات الخاصة الإقليمية الأمهرية، وتدافع (فانو) عن استعادة الحكم على الأراضي الأمهرية والتي تشمل مناطق غرب وجنوب إقليم (تيجراي)، وفي عام ٢٠٢٢ انتهت الشراكة بين (فانو) والحكومة الإثيوبية نتيجة توقيع رئيس الوزراء (آبي أحمد) اتفاقية سلام مع (جبهة تحرير شعب تيجراي)، وترى (فانو) ان اتفاقية السلام فشلت في تحقيق المساءلة والعدالة لانتهاكات (جبهة تحرير شعب تيجراي) ضد المدنيين الامهرة أثناء الحرب التي دامت عامين، وارتكبت خلالها الجبهة جرائم إبادة جماعية ضد الامهرة واعدام نحو (٢٠٠٠) شخص في مذبحتي (مايكادرا وتشينا)، يمكن إرجاع الصراع الدائر في إقليم (أمهرة) إلى سببين، يتمثل **السبب الأول** بالجمود السياسي بشأن وضع الأراضي المتنازع عليها في منطقتي (تيجراي الجنوبية والغربية)، والتي تقع رسمياً تحت سلطة إقليم (تيجراي) ولكنها تضم سكاناً من (أمهرة) الذين يرغبون في أن يحكمهم إقليم (أمهرة) وان الأخير يرفض الاستفتاء الذي طرحته الحكومة على اعتبار ان هذه الأراضي هي ملك (أمهرة) وتمت مصادرتها في تسعينيات القرن

الماضي اثناء حكم (جبهة تحرير شعب التجراي)، لذلك يرون أنه على الحكومة اتخاذ قرار سياسي بشأن إدارة هذه المناطق من قبل إقليم (أمهرة) دون استفتاء، اما **السبب الثاني** هو الحالة الأمنية العامة لإقليم (أمهرة)، فعلى طوال فترة حكم (آبي أحمد) كانت إثنية (أمهرة) هدفاً لهجمات عنيفة في جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن ذلك، لم تدافع القوات الحكومية عن المدنيين أو البنية التحتية في الإقليم أثناء تقدم قوات (جبهة تحرير شعب تيجراي) أثناء الصراع في شمال إثيوبيا في عامي ٢٠٢١- ٢٠٢٢ [٢٥].

ثالثاً: حرب إقليم التيجراي: شهدت اثيوبيا عند تولي (آبي احمد) الحكومة مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تم الاشارة لها في المبحث الأول، لكن هذه الإصلاحات اثرت على التيجراي وهي سبب اشعال الحرب عام ٢٠٢٠، بعد أن سعى (أبي أحمد) إلى أقصاء قادة التيجراي التي سيطرت لسنوات طويلة على المؤسسات الأمنية والاستخباراتية، وقد أدى ذلك إلى دعوة (تيكليبرهان ولديرجاي) أحد القادة التيجراي الذين أجبروا على الاستقالة القوات المسلحة إلى عصيان أوامر الحكومة الفدرالية، معتبراً إياها قوة معادية وتهديداً للنظام الفيدرالي ولا تنتمي للشعب، ولم يقتصر الامر على المؤسسات الأمنية، بل وصلت الى مختلف القطاعات الاقتصادية والسياسية وبدأت الحكومة الإثيوبية عمليات تتبع على أساس الهوية القومية للتيجراي وأقالت عشرات المسؤولين المنتمين إلى هذه الأثنية، كما عملت الحكومة على إنهاء احتكار التيجراي للاقتصاد، والذي يهيمنون عليه بطرق مختلفة، منها الصندوق الوقفي لإعادة تأهيل إقليم تيجراي، والذي يعد أحد أبرز شركاء الحكومة الإثيوبية في مشروعاتها الإنشائية الكبيرة لاسيما في قطاع السدود، كما حرصت الجماعة على السيطرة للشركات الكبيرة المملوكة للدولة وعلى رأسها شركة الصلب والهندسة وهي شركة الإنشاءات الوطنية الوحيدة المشاركة في بناء سد النهضة، كما يتحكم (دبرصيون جبر ميكائيل) رئيس الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي في قطاعي الاتصالات، وقد ولدت هذه القرارات حالة من الشعور بالظلم والإقصاء والتهميش لتصبح (جبهة الشعبية لتحرير تيجراي) كبش فداء لأزمات إثيوبيا الداخلي [٢٦].

وهناك مجموعة من الاسباب أدت إلى تفجير الصراع بين الحكومة الفيدرالية وإقليم تيجراي وهي كالآتي [٢٧]:

١. دمج حزب (الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية) مع أحزاب إثيوبية وطنية وعرقية أخرى كالأمهرة والعفر والأورومو والبنيشانغول والغوموز والهرر تحت اسم (حزب الازدهار) عام ٢٠١٩.
٢. قطع آبي أحمد كافة التحويلات البنكية عن إقليم التيجراي.
٣. رفض حكومة إقليم التيجراي لقرارات الحكومة الفيدرالية والمتمثلة في تغيير القيادة الشمالية للجيش والتي تتخذ من تجبراي مقراً لها، وإقدام حكام الاقليم على استدعاء ممثليهم في مجلس الوزراء الفيدرالي.
٤. منع التحاق العميد (جمال محمد) الذي تم تعينه من قبل آبي احمد في منصب نائب قائد القيادة الشمالية في قاعدة (ميكيلي) بإقليم تيجراي، وهو ما دفع البرلمان الفيدرالي بتصنيف (جبهة تحرير شعب تيجراي) بانها حركة إرهابية.
٥. اتهام قادة تيجراي بتهم الفساد وإزاحتهم من المؤسسات السياسية والإدارية والعسكرية للدولة، إذ تم إقالة رئيس الأركان ومدير الشرطة ومدير جهاز الاستخبارات واتهام عددا من المستثمرين التيجراي المساهمين في مشروع سد النهضة بالفساد وهو ما يعني عزلهم وتنحيتهم من مؤسسات صناعة واتخاذ القرار بعدما سيطروا على الحكم والنظام السياسي الفيدرالي لقرابة ٢٤ سنة [٢٨].

٦. تأجيل الانتخابات التشريعية في الإقليم والتي كان معلنا إجراؤها في اب ٢٠٢٠ بسبب انتشار جائحة كورونا، واعتبر التيجراي ومجموعات أخرى بأن هذا التأجيل هو خرق للدستور بسبب عدم وجود نص قانوني أو دستوري صريح[٢٩].

٧. قيام الحكومة المحلية لإقليم تيغراي بتنظيم انتخابات إقليمية في ٠٩/٠٩/٢٠٢٠ في تحد للحكومة الفيدرالية والتي أسفرت عن فوز حزب (جبهة تحرير شعب تيغراي) بـ ١٥٢ مقعداً من إجمالي ١٩٠ مقعد من البرلمان المحلي وهو ما رفضته حكومة أديس أبابا [٣٠].

أعلن رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بالبلاد في ٤/١١/٢٠٢٠، بإعطاء تعليمات لقوات الدفاع الوطني الاثيوبية بشن عملية عسكرية شمالي البلاد أطلق عليها عملية (فرض القانون) ضد حكومة أقليم تيغراي والحزب الحاكم المتمثل بالجبهة الشعبية لتحرير تيجراي والمجلس العسكري [٣١]، اندلعت الحرب الإثيوبية بالهجوم الذي شنته حكومة (آبي أحمد) على إقليم تيجراي، بدعوى رد الهجوم الذي شنته الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي على مقر القيادة الشمالية لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية الجيش الإثيوبي بالإقليم، ولم تقتصر الحرب على إقليم تيجراي، إذ امتدت إلى أقاليم أخرى، وتفاقمت المعاناة الإنسانية لمواطني تلك الأقاليم في ظل غياب استعداد أطراف الحرب للجلوس الى طاولة المفاوضات، المتمثلة في رئيس الحكومة الفيدرالية (آبي أحمد) والإقليمين الداعمين له من عرقية (عفر وأمهرا) من جهة، وقوات الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي وقوات جيش تحرير الأورومو الداعمة لها من جهة [٣٢].

للحرب ثمن والكل يسهم في النهاية في تسديد فواتيرها المكلفة، وفي حال استمرار هكذا حروب مع الإثنيات قد تعرقل سير برامج الاستثمار في إثيوبيا، لان اثيوبيا قطعت خطوات جيدة من خلال الاقتصاد المفتوح وتشجيعها للمستثمرين ما أتاح توفير عدد من الاستثمارات المحلية والأجنبية التي ضخت أموالاً طائلة في سبيل تحقيق مكاسب تنموية، ولا شك أن الحرب سوف تؤثر على مستقبل كل الجماعات الأثنية الإثيوبية بعد تزايد الصراعات المتعلقة بحدود الأقاليم، وفضلاً عن ذلك رافقت هذه الحرب مجموعة من المآسي الإنسانية لأعداد هائلة التي نزحت من مناطق الصراع في إقليم تيجراي إلى أماكن أخرى أكثر أماناً، سواء في الداخل أو خارج الحدود فعبر الكثيرون إلى الأراضي السودانية بولايتي (كسلا والقضارف) في ظروف إنسانية سيئة وفي بلد يعاني الاحتياجات الإنسانية [٣٣].

لذا يمكن القول ان التعددية الكبيرة للمجتمع الاثيوبي وفق النظام الفيدرالي الاثنية سبب ارباك وتحدي كبير للنظام السياسي الذي يحاول الخروج من سيطرة احدى الإثنيات على مقدرات السلطة، ويحاول اشراك الجميع وفق الحقوق الدستورية لضمان التمثيل العادل، ومن اجل المضي في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي لحكومة ابي التي تحاول ان تجعل من اثيوبيا ان تحتل موقع الصدارة في القرن الافريقي لما تتمتع به اثيوبيا من إمكانيات وعلاقات قد تؤهلها للعب هذا الدور الريادي والمضي في عملية التنمية، لذا فان أي تحدي داخلي او خارجي للنظام قد يعرقل عملية التنمية، وان كل ما تم ذكره في المبحث الثاني يعد من اهم معوقات التنمية الاثيوبية.

المبحث الثالث: الاستثمارات الأجنبية ودورها في عملية التنمية

تعد الاستثمارات الأجنبية واحدة من المقومات المهمة التي ساهمت في دفع عجلة التنمية في اثيوبيا نحو الامام، وذلك بسبب المزايا الكثيرة والمحفزات الموجودة في الدولة الأثيوبية والتي عملت على جذب تلك الاستمارات وساعدت في نجاحها، ومن أجل البحث في هذا الموضوع سيتم تقسيم المبحث على ثلاثة مطالب، وكما يأتي:

المطلب الاول: الاستثمارات الصينية:

تعد الصين واحدة من اهم المستثمرين في اثيوبيا، إذ ساهمت هذه الاستثمارات بدورها في دفع عملية التنمية من خلال تقديم قروض بدون فوائد، عن طريق بناء مناطق صناعية وانشاء السدود لتوفير الطاقة الكهربائية، واكمال الطرق البرية وسكك الحديد من اجل تسهيل وصول البضائع الصينية الى كافة مدن اثيوبيا والبلدان المجاورة لها، وان التوجه الصيني مدروس لكون اثيوبيا لديها العديد من المميزات، فلها تأثير سياسي في دول القرن الافريقي، فضلاً عن الاهمية الجيوسياسية[٣٤].

ووفقاً لوزارة التجارة الصينية، إذ تم تسجيل (٣٧٢) مستثمر صيني دخلوا اثيوبيا في عام (٢٠١٢)، إذ بدأ العمل في (٨٦) مشروع بما فيها المشروعات الخدمية، وشملت تلك الاستثمارات ثلاثة قطاعات رئيسة: وهي قطاع التصنيع، إذ بلغ عدد المصانع حوالي (٤٥) مصنعاً صينياً، وقطاع الإنشاءات ويبلغ (١٣) مصنعاً، وقطاع الخدمات ويبلغ (١١) مصنعاً، فضلاً عن مجموعة من القطاعات الفرعية التي بلغت (٥٦) مصنعاً، شملت مصانع للملابس والمنسوجات والإلكترونيات، وشاركت الصين في تمويل الكثير من السدود التي تقوم بها أثيوبيا وبلغ عددهم ٨ سدود أبرزهم (النهضة وتاكيزي)، كما تقوم الصين بتحديث شبكات الجيل الرابع من الاتصالات وخدمات الجيل الثالث في كافة أنحاء اثيوبيا [٣٥].

لقد وصلت نسبة الاستثمارات الصينية في اثيوبيا الى (٦٠%) في عام (٢٠٢٠) من إجمالي مشاريع الصين واستثماراتها في منطقة شرق إفريقيا، بعدما كانت تشكل نسبة (١٠%) في المدة (٢٠٠٧-٢٠١١)، وبمعل مالي بلغ حوالي ٥٨.٥ مليون دولار في عام (٢٠١٠)، ليرتفع الى (٤) مليار دولار عام (٢٠١٨)، وشملت قطاعات مهمة (الطرق، الطاقة، الاتصالات، وبناء شبكة سكك حديدية عابرة للحدود، التصنيع، البناء، العقارات، التطوير الفندقي، الزراعة، السياحة، الصحة والتعدين)، وتحتل هذه القطاعات أولوية في استراتيجية الحكومة الإثيوبية للتنمية الوطنية، من خلال تقديم قروض مالية لأثيوبيا من أجل تنفيذ مختلف المشاريع التي تدخل في إطار التنمية الوطنية ، كما تضمن تنفيذ هذه المشاريع عن طريق مختلف الشركات الصينية العامة والخاصة، إذ إن أغلب المشاريع التي تطرح في المناقصات يتم منحها للصين بشكل مباشر، و بالتالي تعد الصين المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا خلال عام (٢٠١٩) وتعد إثيوبيا أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة شرق إفريقيا ورابع أكبر وجهة للاستثمار[٣٦].

وفي عام (٢٠٢١) تم الاتفاق بين الصين وإثيوبيا على تعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا بين البلدين، وتزداد أهمية إثيوبيا بالنسبة للصين مع ازدياد نزاع الأخيرة مع الولايات المتحدة والقوى الغربية، إذ إن

النزاعات الاقتصادية الصينية–الغربية وفرض العقوبات على شركتي (هواوي وZTE) تمثل دافعاً أساسيًا للصين لتعزيز تعاونها مع الدول الإفريقية بشكل عام ومن بينها إثيوبيا، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات [٣٧].

ارتفعت عائدات الصادرات الإثيوبية والتي بلغت (٣.٦٤) مليار دولار، خلال السنة المالية (٢٠٢٣/٢٠٢٢) وعائدات صادرات المنتجات الزراعية بلغت حوالى (٢.٨) مليار دولار والتي تمثل ٧٩.٤٥ % من إجمالي الإيرادات البالغة ٣.٦٤ مليار دولار، في حين ذكرت وزارة التخطيط والتنمية في أيلول أن الصادرات الإثيوبية سجلت معدل نمو بمتوسط ٧% خلال السنوات الأربع الماضية، وأن قطاع التعدين الذي يعد ثاني أعلى القطاعات بعد قطاع الزراعة إذ سجل نمواً ويتصدر الذهب قائمة المنتجات المعدنية المصدرة، وصرح وزير المالية الإثيوبي (أحمد شيدي) إن حجم صادرات إثيوبيا أظهر زيادة قدرها ١٥% خلال السنة المالية ٢٠٢١، وأن الدولة حصلت على ٤.١ مليار دولار من الصادرات، كما تجاوز الدخل الفردي للمواطن ١٢١٨ دولاراً [٣٨].

تشهد إثيوبيا في كثير من الاقاليم والمدن حركة بناء وتحولاً حقيقياً عبر شركات صينية تعمل على تجديد البنى التحتية من طرق ومصارف وخدمات مياه وكهرباء واتصالات، إلى جانب بناء مدن حديثة والتوغل في النشاط الصناعي والتجاري عبر الصناعات التحويلية وغيرها في مختلف المجالات، وفي العاصمة (أديس أبابا) هناك تحول مشهود في تجديد بناء المدينة بإشراف مباشر من شركات صينية متخصصة في الطرق، إلى جانب انفراد شركات صينية أخرى باستثمارات في مخططات سكنية ومراكز تجارية تحتل مواقع حيوية في عمق العاصمة، فضلاً عن نشاطات صناعية أخرى [٣٩].

لقد ساهمت تلك الاستثمارات في توفير أكثر من ٣٢٥,٠٠٠ فرصة عمل في البلاد، وخلال الأعوام من (٢٠٢٠–٢٠٢٤)، مثلت الاستثمارات الصينية أكثر من ٥٠% من مشاريع الاستثمار الجديدة في إثيوبيا[٤٠].

المطلب الثاني: الاستثمارات الامريكية

حظيت منطقة القرن الافريقي باهتمام امريكي متزايد، اذ تمثل المنطقة حلقة مهمة في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية تجاه القارة الافريقية، وقد وجدت الولايات المتحدة في اثيوبيا الارضية الخصبة لتحقيق مصالحها والاهداف الاستراتيجية المهمة لها [٤١]، اما اهم الدوافع للسياسة الامريكية في منطقة شرق افريقيا تتمثل [٤٢]:

١. دعم الانتقال الديمقراطي وتعزيز الحريات وتقدمها في إفريقيا، العمل على نزع فتيل الصراعات العنيفة وحلها، وخاصة الصراع في السودان، والصومال، والصراعات في منطقة البحيرات العظمى.
٢. التغلغل العسكري، وزيادة الوجود العسكري والاستخباراتي، من أجل حماية المصالح الأمريكية من التهديد الإرهابي، وتقليص نفوذ الإسلام السياسي في المنطقة.
٣. دعم العلاقات مع القوى الإفريقية، ذات الدور الإقليمي وذات المستقبل (نيجيريا – جنوب إفريقيا – إثيوبيا).

قدمت الولايات المتحدة الامريكية مجموعة من المبادرات لدعم القارة الافريقية تمثلت بالآتي:

أولاً: مبادرة القرن الأفريقي الكبير: في أواخر عام ١٩٩٤ أعلن الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) مبادرة القرن الأفريقي الكبير، وتبنت هذه المبادرة مفهوماً موسعاً للقرن الافريقي يختلف عن مفاهيم الجغرافية السياسية التي كانت مستخدمة خلال الحرب الباردة، وشملت عشرة دول هي: (إريتريا، أثيوبيا، السودان، الصومال، جيبوتي، كينيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا وبوروندي)، وكان يُطلق على هذه المنطقة (قوس الأزمة)، إذ انتشرت فيها

الصراعات والمجاعات على نطاق واسع، وكان ذلك راجعاً لعدة أسباب من بينها المركزية الشديدة لنظم الحكم، وإقصاء قطاع واسع من المجتمع المدني من المشاركة في عملية صنع القرار، والسياسات الاقتصادية الخاطئة، والنمو السكاني الذي تجاوز النمو الاقتصادي، وتردي أوضاع البنية التحتية، والكوارث الطبيعية، وغيرها، ومن ثم أصبحت المنطقة محاطة بالأزمات، وأعلنت المبادرة خمسة اهداف لها اهما (ربط الإغاثة بالتنمية) اذ تربط مساعدات الإغاثة والمساعدات الإنسانية بالجهود الرامية الى تحقيق الأهداف التنموية الطويلة الاجل[٤٣].

ثانياً: هيئة تحدي الالفية: دعا جورج بوش في آذار عام ٢٠٠٢ إلى ضرورة تحقيق التنمية على مستوى العالم، واقترح إنشاء آلية لتحقيق هذا الهدف وأطلق عليها (حساب تحدي الألفية) وهي آلية لتقديم مساعدات تنموية للدول التي تطبق الحكم الجيد وتهتم بتوفير التعليم والرعاية الصحية لمواطنيها، وتشجع الأسواق المفتوحة، وتسعى الآلية لتخفيض مستوى الفقر من خلال زيادة النمو الاقتصادي واتباع سياسات رشيدة، وتقوم الهيئة باختيار الدول المؤهلة للحصول على مساعدات استناداً إلى ستة عشر مؤشراً، تقيس أداء الدولة في ثلاثة مجالات هي: (عدالة الحكم، الاستثمار في البشر والحرية الاقتصادية)، وفي حزيران ٢٠٠٥ قررت الولايات المتحدة وشركاؤها في مجموعة الثماني الصناعية إلغاء ١٠٠% من الديون الواجبة السداد إلى البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي من قبل الدول الأفريقية المؤهلة، إذ تم إلغاء نحو ٣٥ مليار دولار كانت مستحقة الدفع على (بنين، بوركينا فاسو، أثيوبيا، غانا، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موزمبيق، النيجر، رواندا، السنغال، تنزانيا، أوغندا وزامبيا)، وفي الشهر ذاته أعلن الرئيس الامريكي (جورج بوش) أن الولايات المتحدة سوف تضاعف المساعدات التي تقدمها إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ [٤٤].

بلغت استثمارات الولايات المتحدة طويلة الأجل في إثيوبيا أكثر من ١٣ مليار دولار على مدار العشرين عاماً الماضية من بينها ٤ مليارات دولار في السنوات الخمس الاخيرة، مما يؤكد رغبة الولايات المتحدة الحثيثة في تعزيز التعاون الاقتصادي بشتى مجالاته لتحجيم النفوذ الصيني في إثيوبيا، كما اعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروعَ الصحة الرقمية بمبلغ ٦٣ مليون دولار بهدف تعزيز المعلومات الرقمية حول قطاع الصحة، وتحسين جودة خدمات النظام الصحي في إثيوبيا خلال ٥ سنوات كما ستشترك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع الجامعات المحلية لتقديم دورات تدريبية لتطوير الكفاءات في الابتكارات الصحية والحلول الإلكترونية، كما اعلنت السفارة الأمريكية في أديس أبابا عن قيام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة المالية الإثيوبية بالتوقيع على اتفاقية شراكة تنموية بقيمة تزيد على ٢٣٠ مليون دولار بهدف دعم قطاعات التعليم والصحة والزراعة، وكذلك دعم جهود إثيوبيا للانتقال إلى فئة الدول ذات الدخل المتوسط، وذهبت الولايات المتحدة على التعاون مع حلفائها، خاصة وكالة التعاون الدولي اليابانية لتعزيز التغلغل الأمريكي في مجال التكنولوجيا في إثيوبيا وذلك بهدف دعم الشباب الإثيوبي لتطوير مشروعات وأفكار مبتكرة، وتعزيز ريادة الأعمال، وإيجاد حلول للمشكلات المحلية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا [٤٥].

اما بخصوص المساعدات الإنسانية التي تقدمها أميركا في إثيوبيا تصل إلى ما يقارب ٢٤٣ مليون دولار منذ بداية السنة المالية ٢٠٢٤، تساهم هذه المبالغ في توفير الخدمات الأساسية مثل الحماية والمأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة، ودعم الصحة العقلية للاجئين الذين يعيشون في إثيوبيا وكذلك الإثيوبيين

النازحين داخلياً، إذ يوجد في إثيوبيا نحو مليون لاجئ ما يعد ثالث أكبر عدد للاجئين في إفريقيا، ولا تزال الولايات المتحدة الامريكية هي أحد أكبر الداعمين والمانحين إنسانياً في إثيوبيا، كما تحث وزارة الخارجية الأميركية المانحين الآخرين على الانضمام إليها في دعم المفوضية والمنظمات الإنسانية الأخرى التي تعمل على مساعدة الأشخاص الأكثر ضعفاً المتضررين من النزاع والأزمات الأخرى في جميع أنحاء المنطقة [٤٦].

المطلب الثالث: الاستثمارات الإماراتية

يعد موقف الإمارات الداعم لأثيوبيا امتدادا لاستراتيجيتها الرامية إلى بناء منظومة سياسية أمنية عابرة للبحر الأحمر، وجاء اندفاعها نحو القرن الأفريقي، بفعل عوامل عديدة على رأسها تداعيات أزمة انخفاض أسعار الطاقة بعد عام ٢٠١٤ وما أفرزته من توجه خليجي نحو توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال الاستثمار في الأسواق الأفريقية، فضلاً عن احتدام الصراع مع إيران الذي بلغ ذروته في حرب اليمن، وتمكن الحوثيين من السيطرة على مناطق قريبة من باب المندب، دفعت هذه العوامل الامارات إلى زيادة اهتمامها بتوسيع حضورها بأشكال مختلفة في جنوب البحر الأحمر، لتضمن وجودًا عسكريا في اليمن وقاعدة عسكرية في إرتيريا وحضوراً سياسياً واقتصادياً في الصومال وإثيوبيا، إذ مثلت الاخيرة سوقاً اقتصادية واعدة بعدد سكانها الذي تجاوز المائة مليون نسمة أغلبهم من الشباب، وتحول اثيوبيا إلى أحد أسرع الاقتصادات نمواً في العالم بعد أن حققت خلال سنوات متتابعة معدل نمو سنوي بلغ متوسطه ١٠ في المئة، كما أن ثقلها الجيوستراتيجي يعتبر إحدى الدعائم المحورية في منطقة القرن الأفريقي، حيث طورت الامارات استراتيجيتها لتعزيز نفوذها في اثيوبيا من خلال الدعم السياسي والاستثمارات الاقتصادية، وتمثلت أبرز خطوات هذه الاستراتيجية في رعاية الامارات عملية السلام (الإرتيرية – الإثيوبية) التي أنهت حالة الحرب المستمرة بين الجارتين طوال ١٨ عاماً، وقد أعقب انطلاق هذه العملية بتولي (آبي أحمد) رئاسة الوزراء في إثيوبيا، إذ رأت فيه الامارات زعيماً لديه رؤية في إجراء تحول على اقتصاد إثيوبيا ومكانتها الإقليمية [٤٧].

وبذلك تعد الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لإثيوبيا، إذ بلغ حجم التجارة غير النفطية بين البلدين ١.٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، ووصلت الواردات الإماراتية من إثيوبيا إلى ٦٢٨ مليون دولار، بينما بلغت الصادرات الإماراتية إلى إثيوبيا ٥٦٤.٥ مليون دولار، في حين سجلت قيمة إعادة التصدير الإماراتية إلى إثيوبيا ٥٥٣.٣ مليون دولار، اما الاستثمارات الإماراتية في إثيوبيا وصلت إلى ٢.٩ مليار دولار، تشمل قطاعات متنوعة مثل تصنيع الأدوية، الألمنيوم، الأغذية والمشروبات والكيماويات، وتعد الإمارات واحدة من أبرز الداعمين والممولين لمشاريع الطاقة المتجددة وبالتحديد في سد النهضة، فضلاً عن توقيع اتفاقية بين شركة (أبوظبي لطاقة المستقبل) والحكومة الإثيوبية لتطوير مشروع للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة ٥٠٠ ميغاواط كمرحلة أولى، مع إمكانية تطوير مشاريع مماثلة تصل قدرتها إلى ٢٠٠٠ ميغاواط [٤٨].

وقعت الإمارات مع إثيوبيا ١٧ اتفاقية شملت مجالات مختلفة، على هامش الزيارة التي قام بها الشيخ (محمد بن زايد) إلى أديس أبابا في اب من العام ٢٠٢٣، كما زار (آبي احمد) دولة الإمارات لمرات عدة منذ توليه الحكم، وعلى اساس وجود تلك العلاقة بين البلدين، خططت الامارات بناء خط أنابيب ضخم لنقل النفط من ميناء (عصب) في إريتريا إلى أديس أبابا، وبلغ عدد المشاريع الاستثمارية الإماراتية بـ ١١٣ مشروع، واهم هذه المشاريع

هي، مشروع (لا غار) العقاري الذي يشمل بناء ٤٠٠ وحدة سكنية، مشروع (جلفار) للأدوية، ومصنع شركة (مازا الدولية) لإنتاج العصائر، ومصنع (رأس الخيمة) للسيراميك، ومصنع (للألمونيوم) وذلك بالتعاون مع الهيئات الوطنية، وهي مستمرة في تقديم المساعدات المالية الجانبية التي تريد الامارات من خلالها دعم الاستقرار في اثيوبيا والمساهمة في عملية التنمية [٤٩].

لا تقتصر الاستثمارات على الدول التي تم ذكرها موضوع البحث بل هناك مجموعة من الدولة المستثمرة في اثيوبيا منها دول عربية وغربية كلاً حسب مصالحه ومجالات التعاون بينها من جهة واثيوبيا من جهة أخرى.

الخاتمة:

واجهت حكومة ابي بعد العام ٢٠١٨ تحديات عديدة، إذ خلقت هذه التحديات مجموعة من العوائق امام مسيرة التنمية والاهداف التي وضعها آبي في مجموعة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وتكمن ابرز هذه التحديات ازمة كورونا والنتائج التي تبعتها في ركود الاقتصاد، اما التحدي الاخر هو عدم استقرار المجتمع من خلال نشوب حرب إقليم التيجراي وبعض الاحتجاجات التي شهدتها البلاد، مما أدى الى حدوث مخاوف داخلية وخارجية من استمرار هذا الوضع، فضلاً عن المشاكل الخارجية مع السودان ومصر حول سد النهضة، والمشاكل الحدودية مع ارتيريا، كل هذا التحديات أصبحت معوق امام التنمية على الرغم من النجاحات التي حققها آبي في المجلات السياسية والاقتصادية.

النتائج:

١. التحولات السياسية التي افضت عن تحول النظام السياسي من الأقلية المسيطرة المتمثلة التيجراي وعلى راسهم الرئيس مليس زيناوي الذي قاد البلاد لما يقارب العقدين من الزمن.
٢. تولي آبي احمد رئاسة الوزراء وهو من عرقية الأورومو ذات الأغلبية السكانية.
٣. تبني آبي احمد أيدلوجية بناء السلام والذي نشرها في كتابه التآزر وحاز على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١٩.
٤. تمكن آبي احمد من وضع برنامج للإصلاح السياسي والاقتصادي، وتكوين حزب الازدهار وهو عبارة عن تحالف مجموعة من الأحزاب.
٥. تمكين المرأة واسناد مجموعة من الوظائف لها في حقيبته الوزارية الحكومية.
٦. لعبت الاستثمارات الأجنبية دوراً مهماً في التجربة التنموية الاثيوبية، من خلال تشجيع الحكومة لها وجذب المستثمرين وإعطائهم مجموعة من التسهيلات

التوصيات:

١. تبني نظام ديمقراطي حقيقي وتوزيع عادل للسلطات والثروات لتجنب الازمات التي شهدتها اثيوبيا منذ استقلالها
٢. تعديل نظام الفيدرالية الاثنية الذي يشجع على الانفصال كما جاء في الدستور الاثيوبي.
٣. العمل على انهاء المشاكل الحدودية والمائية مع دول الجوار خاصة مصر والسودان.
٤. الاستمرار في كسب المستثمرين الأجانب لتحقيق طفرة نوعية في الاقتصاد الاثيوبي.

٥. الاستمرار في عملية الإصلاح السياسي الذي من شانه يوفر استقرار داخلي وخارجي ينعكس بصورة إيجابية على استقرار النظام السياسي الاثيوبي.

الهوامش

(*) وهي اقلية من أقليات الشعب الاثيوبي اطاحت بنظام الحكم الشيوعي إذ انقلب (مليس زيناوي) على الحاكم العسكري الجنرال (منجستو هيلا ميريام)

(١) السيد علي أبو فرحة: اثيوبيا من نفق الأقلية الى فضاء الأكثرية، مجلة قراءات سياسية، السنة الرابعة عشر، العدد (٣٧)، ٢٠١٨، ص٣٧.

(٢) حازم علي حمزة الشمري: حكومة آبي ومستقبل اثيوبيا، مجلة حمورابي، العدد ٥٠، السنة الثالثة عشر، ٢٠٢٤، ص ١٥٩.

(٣) رانيا حسين خفاجة: النخبة الحاكمة الاثيوبية منذ عام ١٩٩١ بين الاستمرارية والتغير(السمات والعوامل المفسرة)، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مجلد ٤٥، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص٦١٠.

(٤) سامي السيد احمد: الديناميات السياسية في اثيوبيا وانعكاساتها على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الافريقي، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، المجلد ٤٥، العدد ١، ٢٠٢٣، ٧٨١.

(٥) إبراهيم صالح: إثيوبيا ٢٠١٩ إصلاحات اقتصادية وتحولات سياسية وتطلع للمستقبل، شبكة العين الإخبارية، اخر زيارة للموقع الالكترونية بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٨، متاح على الرابط الالكتروني للموقع، إثيوبيا ٢٠١٩.. إصلاحات اقتصادية وتحولات سياسية وتطلع للمستقبل، نشر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢١.

(٦) محمد عبد الكريم: اثيوبيا من الهيمنة الى العزلة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢، ص٨١.

(٧) عمار ياسين: ماهية ورمزية التآزر كقضية أساسية في فكر ووجدان آبي احمد، مجلة قراءات افريقية، نشر بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٠، على الموقع الالكتروني للمجلة، https://qiraatafrican.com ، اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٦.

(٨) محمد فرحات: إثيوبيا تقود النمو الاقتصادي الأسرع في أفريقيا، شبكة العين الإخبارية، اخر زيارة للموقع الالكترونية بتاريخ ٢٠٢٥/١/٣٠، متاح على الرابط الالكتروني للموقع، إثيوبيا تقود النمو الاقتصادي الأسرع في أفريقيا، نشر بتاريخ ٢٠١٩/٢/٧.

(٩) إبراهيم صالح: مصدر سبق ذكره.

(١٠) اثيوبيا تعلن حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة: مؤسسة فانا للإذاعة والتلفزيون، اثيوبيا، نشر بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٨، متاح على رابط المؤسسة، اثيوبيا تعلن حزمة إصلاحات اقتصادية شاملةWelcome to Fana Broadcasting Corporate S.C – ، اخر زيارة للموقع ٢٠٢٥/٢/٢١.

(١١) رئيس وزراء إثيوبيا يلتقي بيل غيتس: العربية نت، نشر بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٣، متاح على الرابط الالكتروني، www.alarabiya.net/aswaq/economy/، اخر زيارة للموقع ٢٠٢٥/٢/٢١.

(١٢) سامي السيد احمد: مصدر سبق ذكره، ص٧٨٣، ص٧٨٤.

(١٣) هاشم علي حامد محمد: الاقتصاد الاثيوبي بين الخصخصة والاستثمار، اندبندنت عربية، نشر بتاريخ، ٢٠٢٠/١٠/١٧، متاح على الرابط الالكتروني للموقع، www.independentarabia.com، اخر زيارة للموقع ٢٠٢٥/٢/٢٢.

(*) البريكس: أسست مجموعة البريكس في عام ٢٠٠٦، وسميت المجموعة في البداية (بريكسيت)، وتم نغير اسمها إلى (البريكس)، وهو اختصار للدول الخمس الأعضاء في المجموعة، ويعود الأصل الأول إلى فكرة تأسيس مجموعة (البريكس) إلى عام ٢٠٠١، عندما اجتمعت الصين والهند وروسيا والبرازيل في قمة بجنوب إفريقيا، ومنذ ذلك الحين تطورت العلاقات بين هذه الدول، قدمت الصين في عام ٢٠٠٦ اقتراحاً لتأسيس هذه المجموعة، واتفقت الدول الخمس على تشكيل هذه المجموعة بعد أن وجدوا أنفسهم يواجهون مجموعة من التحديات الاقتصادية والسياسية نفسها، واتفقت الدول الأعضاء على تشكيل تحالف اقتصادي وسياسي يهدف

إلى تعزيز التعاون والتنمية المستدامة بينهم، وقد جاء تأسيس المجموعة في ظل الحاجة إلى منصة قوية لدعم الدول الناشئة في العالم وتعزيزها، ولاحقاً انضمت كل من (ايران، مصر، الامارات، اندونيسيا واثيوبيا).

(*) الكوميسا: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا وهي منطقة تجارة تفضيلية تمتد من ليبيا إلى زيمبابوي، وتضم في عضويتها تسعة عشر دولة تعود نشأة الكوميسا لعام ١٩٩٤ ،وهي كل من (مصر، جيبوتي، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوي، ارتيريا، اثيوبيا، سيشل، اوغندا، اسواتيني، جمهورية الكونغو) كما انضمت (رواندا وبورندي) لمنطقة التجارة الحرة عام2004 ، وانضمت (ليبيا وجزر القمر) عام2006 وقد انضمت (الصومال) رسميا إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) لتصبح العضو ٢١ من دول الأعضاء في السوق، وذلك خلال اجتماع قمة رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء، الذي تحتضنه عاصمة (زامبيا لوزاكا)، من ١٨ إلى ١٩ يوليو وانضمت (تونس) رسمياً إلى السوق المشتركة عام ٢٠١٨.

(١٤) إبراهيم سرور: إثيوبيا ومجموعة البريكس التداعيات والفرص، مؤسسة فانا للإذاعة والتلفزيون، اثيوبيا، نشر بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٦، متاح على رابط المؤسسة، www.fanabc.com، اخر زيارة للموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٢.

(١٥) محمد عبد الكريم احمد: مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.

(١٦) عبد السلام إبراهيم البغدادي: البعد الإيجابي في العلاقات العربية الافريقية والتعددية الاثنية كرابط ثقافي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر – الدوحة، ٢٠١٣، ص١٦٤.

(١٧) عبد السلام إبراهيم البغدادي: مصدر سبق ذكره، ص١٦٦.

(١٨) شوحة مريم، زعرور حسينية: الدولة القومية بين إدارة التعددية الاثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الافريقي دراسة حالة اثيوبيا، المركز العربي الديمقراطي للدراسات السياسية والاقتصادية، المانيا – برلين، ٢٠١٨، ص١٢٧، ص١٢٨، ص١٢٩.

(١٩) حكيم ألادي نجم الدين: قراءة في الأوضاع الاثيوبية – التطورات الأخيرة والتوقعات المستقبلية، مجلة قراءات افريقية، العدد(٣٠)، ٢٠١٦، ص١٢٤.

(٢٠) اميرة محمد عبد الحليم: اثيوبيا – الاحتجاجات الشعبية ومسار الديمقراطية، مجلة الديمقراطية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٦٤، ٢٠١٦، ص١٨٩.

(*) شغل (هايلي مريام ديسالين) منصب وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء منذ عام ٢٠١٠، ثم أصبح رئيسا لوزراء إثيوبيا بعد وفاة (مليس زيناوي) عام 2012، ليكون أول حاكم لا ينتمي إلى عرقيتي أمهرا وتيجراي، ليقدم استقالته عام ٢٠١٨ وسط أزمة سياسة واضطرابات واسعة.

(٢١) تقديرات المستقبل: احتمالات قائمة لتصاعد العنف في إقليم أوروميا الاثيوبي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد ١٧١٣، ٢٠٢٢، ص١، ص٢.

(٢٢) محمود زكريا محمود: أزمات (اديس بابا) مستقبل الاستقرار السياسي في اثيوبيا في ظل توسع مليشيا فانو، مجلة افاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، القاهرة، العدد ٥، ٢٠٢٥، ص٢٨٢.

(٢٣) حكيم ألادي نجم الدين: مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.

(٢٤) أسماء الحسيني: أثيوبيا أزمات داخلية وخارجية متعددة، مجلة افاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، القاهرة، العدد ٤، ٢٠٢٤، ، ص٢٩.

(٢٥) محمود زكريا محمود: مصدر سبق ذكرة، ص٢٨١، ص٢٨٢.

(٢٦) علي سعيد عبد الزهرة، كاظم علي مهدي: الابعاد السياسية لانفصال إقليم تيغراي في اثيوبيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٩٣، ٢٠٢٣، ص١٨١، ص١٨٣.

(٢٧) وليد دوزي: اثيوبيا والصراع مع إقليم التيجراي خلفياته ومآلاته وآفاقه، مجلة السياسة العامية، مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة امحمد بوقرة – بو مرداس، الجزائر، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ٤٢٨.

(٢٨) احمد عسكر: تداعيات الصراع في اثيوبيا على منطقة القرن الافريقي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد ٩، ٢٠٢٠، ص٨.

(٢٩) محمد حسان بابكر: الحرب على إقليم التيجراي الاثيوبي صراع السيطرة والنفوذ، مسارات الازمة وتداعياتها المحتملة، مجلة قضايا استراتيجية، مركز المعلومات والبحوث الاستراتيجية والأمنية، العدد ١، ٢٠٢١، ص٣٠.

(٣٠) صهيب محمود: حرب إقليم التيجراي خلفيات الصراع وتداعياته المحتملة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، ٢٠٢٠، ص٣.

(٣١) زياد يوسف حمد، ياسر طه حسين: سياسات القوى الإقليمية والدولية تجاه اثيوبيا في ظل ازمة إقليم التيجراي ٢٠٢٠، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، العدد ١٨، ٢٠٢٢، ص٦٥.

(٣٢) جهاد عمر الخطيب: الحلقة المفرغة – ماذا يحمل العام الجديد للازمة الاثيوبية، مجلة افاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، القاهرة، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص١.

(٣٣) محجوب حامد آدم: اثار الحرب الاهلية في اثيوبيا على الجبهة الداخلية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد ٩، ٢٠٢٠، ص٢٢.

(٣٤) محمد نزار ناجي: الاستثمار الصيني في اثيوبيا بعد عام ٢٠١٠، مجلة دراسات افريقية، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، العتبة العباسية المقدسة، المجلد الثاني، العدد (١٤)، ٢٠٢٤، ص١٧٢.

(٣٥) سارة ممدوح حسن: الاستراتيجية الصينية في افريقيا دراسة حالة اثيوبيا، المركز العربي الديمقراطي، ٢٠١٧/١٠/١٨، متاح على الموقع الالكتروني ، https://democraticac.de/، اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٩.

(٣٦) سلامة الصادق الفرابي: الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الافريقي دراسة حالة اثيوبيا في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٢١، ص٦٧، ص٦٨.

(٣٧) ايمان فخري: كيف تلاحق إدارة بايدن النفوذ الصيني في اثيوبيا: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠٢١، متاح على الموقع الالكتروني https://futureuae.com/ اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٩.

(٣٨) هاشم علي حامد محمد: الاقتصاد الاثيوبي بين النمو والانحسار والزراعة أساس أي نهضة اقتصادية، اندبندنت عربية، متاح على الموقع الالكتروني www.independentarabia.com اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٩.

(٣٩) هاشم علي حامد محمد: بكين فوق الهضبة الاثيوبية ترمق افريقيا وتناطح واشنطن، اندبندنت عربية، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/١/١، متاح على الموقع الالكتروني www.independentarabia.com اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٩.

(٤٠) إثيوبيا والصين تبحثان سبل جذب المزيد من الاستثمارات الصينية، مؤسسة فانا للإذاعة والتلفزيون، اثيوبيا، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢، www.fanabc.com ، اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٠.

(٤١) سوسن صبيح حمدان: الدعم الخارجي لأنشاء سد النهضة الاثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٥، العدد ٦٣، ٢٠١٨، ص١٣٩.

(٤٢) حسن عبد الحليم ومحمود أبو العينين: الاستراتيجية الامريكية في افريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الافريقي، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مجلد ٤٥، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص٥٢٦.

(٤٣) سامي السيد احمد: السياسة الامريكية تجاه صراعات القرن الافريقي ما بعد الحرب الباردة (الدور والاستجابة)، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ١٨١.

(٤٤) المصدر نفسه: ص٢٠٣ ص٢٠٤.

(٤٥) ايمان فخري: مصدر سبق ذكره.

(٤٦) عمر ياسر: أميركا تقدم مساعدات إنسانية بقيمة ١٥٤ مليون دولار لإثيوبيا، منصة cnn الاقتصادية، نشر بتاريخ ٢٠٢٤/٤/١٧، متاح على الموقع الالكتروني https://cnnbusinessarabic.com/economy، اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٨.

(٤٧) عبد القادر محمد علي: حدود التنافس الإقليمي على النفوذ في اثيوبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، ٢٠٢٢، ص٢.

(٤٨) ادم كامل فارس: مؤرخ اثيوبي يؤكد على الدعم الاماراتي لبلادة في سد النهضة، صحيفة لندن عربي ٢١ الالكترونية، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١، متاح على الموقع الالكتروني، https://arabi21.com/، اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٩.

(٤٩) سيد عمر معلم عبد الله: مصدر سبق ذكره.

قائمة المصادر:

اولاً: الدراسات والبحوث

١. احمد السيد السرساوي واخرون: مظاهر التنافس السياسي الأمريكي الصيني في القرن الافريقي من عام ٢٠١٥، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مجلد ٤٦، العدد ٣، الجزء الأول، ٢٠٢٤

٢. احمد عسكر: تداعيات الصراع في اثيوبيا على منطقة القرن الافريقي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد ٩، ٢٠٢٠

٣. أسماء الحسيني: أثيوبيا أزمات داخلية وخارجية متعددة، مجلة افاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، القاهرة، العدد ٤، ٢٠٢٤

٤. اميرة محمد عبد الحليم: اثيوبيا – الاحتجاجات الشعبية ومسار الديمقراطية، مجلة الديمقراطية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٦٤، ٢٠١٦

٥. تقديرات المستقبل: احتمالات قائمة لتصاعد العنف في إقليم أوروميا الاثيوبي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد ١٧١٣، ٢٠٢٢

٦. جهاد عمر الخطيب: الحلقة المفرغة – ماذا يحمل العام الجديد للازمة الاثيوبية، مجلة افاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، القاهرة، العدد ٢، ٢٠٢٢

٧. حازم علي حمزة الشمري: حكومة آبي ومستقبل اثيوبيا، مجلة حمورابي، العدد ٥٠، السنة الثالثة عشر، ٢٠٢٤

٨. حسن عبد الحليم ومحمود أبو العينين: الاستراتيجية الامريكية في افريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الافريقي، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مجلد ٤٥، العدد ٢، ٢٠٢٣

٩. حكيم ألادي نجم الدين: قراءة في الأوضاع الاثيوبية – التطورات الأخيرة والتوقعات المستقبلية، مجلة قراءات افريقية، العدد (٣٠)، ٢٠١٦

١٠. رانيا حسين خفاجة: النخبة الحاكمة الاثيوبية منذ عام ١٩٩١ بين الاستمرارية والتغير (السمات والعوامل المفسرة)، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مجلد ٤٥، العدد ٢، ٢٠٢٣

١١.زياد يوسف حمد، ياسر طه حسين: سياسات القوى الإقليمية والدولية تجاه اثيوبيا في ظل ازمة إقليم التيجراي ٢٠٢٠، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، العدد ١٨، ٢٠٢٢
١٢.سامي السيد احمد: الديناميات السياسية في اثيوبيا وانعكاساتها على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الافريقي، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، المجلد ٤٥، العدد ١، ٢٠٢٣
١٣.سامي السيد احمد: السياسة الامريكية تجاه صراعات القرن الافريقي ما بعد الحرب الباردة (الدور والاستجابة)، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠
١٤.سلامة الصادق الفرابي: الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الافريقي دراسة حالة اثيوبيا في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٢١
١٥.سوسن صبيح حمدان: الدعم الخارجي لأنشاء سد النهضة الاثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٥، العدد ٦٣، ٢٠١٨
١٦.السيد علي أبو فرحة: اثيوبيا من نفق الأقلية الى فضاء الأكثرية، مجلة قراءات سياسية، السنة الرابعة عشر، العدد (٣٧)، ٢٠١٨
١٧.شوحة مريم، زعرور حسينية: الدولة القومية بين إدارة التعددية الاثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الافريقي دراسة حالة اثيوبيا، المركز العربي الديمقراطي للدراسات السياسية والاقتصادية، المانيا – برلين، ٢٠١٨
١٨.شيرين مبارك بسيس فضل الله: سياسة الصين الشعبية تجاه اثيوبيا في أطار سياساتها الافريقية ١٩٥٥- ١٩٧٠ (دراسة وثائقية)، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مجلد ٤٥، العدد ٢، ٢٠٢٣
١٩.صهيب محمود: حرب إقليم التيجراي خلفيات الصراع وتداعياته المحتملة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، ٢٠٢٠
٢٠.عبد السلام إبراهيم البغدادي: البعد الإيجابي في العلاقات العربية الافريقية والتعددية الاثنية كرابط ثقافي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر – الدوحة، ٢٠١٣
٢١.عبد القادر محمد علي: حدود التنافس الإقليمي على النفوذ في اثيوبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، ٢٠٢٢
٢٢.علي سعيد عبد الزهرة، كاظم علي مهدي: الابعاد السياسية لانفصال إقليم تيغراي في اثيوبيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٩٣، ٢٠٢٣
٢٣.محجوب حامد آدم: اثار الحرب الاهلية في اثيوبيا على الجبهة الداخلية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد ٩، ٢٠٢٠
٢٤.محمد حسان بابكر: الحرب على إقليم التيجراي الاثيوبي صراع السيطرة والنفوذ، مسارات الازمة وتداعياتها المحتملة، مجلة قضايا استراتيجية، مركز المعلومات والبحوث الاستراتيجية والأمنية، العدد ١، ٢٠٢١
٢٥.محمد عبد الكريم: اثيوبيا من الهيمنة الى العزلة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢
٢٦.محمد نزار ناجي: الاستثمار الصيني في اثيوبيا بعد عام ٢٠١٠، مجلة دراسات افريقية، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، العتبة العباسية المقدسة، المجلد الثاني، العدد (١٤)، ٢٠٢٤
٢٧.محمود زكريا محمود: أزمات (اديس بابا) مستقبل الاستقرار السياسي في اثيوبيا في ظل توسع مليشيا فانو، مجلة افاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، القاهرة، العدد ٥، ٢٠٢٥
٢٨.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الانتخابات التشريعية الاثيوبية (قراءة في النتائج والتفاعلات الداخلية والإقليمية)، قطر، ٢٠٢١

٢٩. وليد دوزي: اثيوبيا والصراع مع إقليم التيجراي خلفياته ومآلاته وآفاقه، مجلة السياسة العامية، مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة امحمد بوقرة – بو مرداس، الجزائر، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٢

ثانياً: المصادر الالكترونية:

١. إبراهيم سرور: إثيوبيا ومجموعة البريكس التداعيات والفرص، مؤسسة فانا للإذاعة والتلفزيون، اثيوبيا، نشر بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٦، متاح على رابط المؤسسة، www.fanabc.com، اخر زيارة للموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٢.

٢. إبراهيم صالح: إثيوبيا ٢٠١٩ إصلاحات اقتصادية وتحولات سياسية وتطلع للمستقبل، شبكة العين الإخبارية، اخر زيارة للموقع الالكترونية بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٨، متاح على الرابط الالكتروني للموقع، إثيوبيا ٢٠١٩.. إصلاحات اقتصادية وتحولات سياسية وتطلع للمستقبل، نشر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢١.

٣. اثيوبيا تعلن حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة: مؤسسة فانا للإذاعة والتلفزيون، اثيوبيا، نشر بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٨، متاح على رابط المؤسسة، اثيوبيا تعلن حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة Welcome to Fana Broadcasting Corporate S.C، اخر زيارة للموقع ٢٠٢٥/٢/٢١.

٤. إثيوبيا والصين تبحثان سبل جذب المزيد من الاستثمارات الصينية، مؤسسة فانا للإذاعة والتلفزيون، اثيوبيا، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢، www.fanabc.com ، اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٠.

٥. ادم كامل فارس: مؤرخ اثيوبي يؤكد على الدعم الاماراتي لبلادة في سد النهضة، صحيفة لندن عربي ٢١ الالكترونية، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١، متاح على الموقع الالكتروني، https://arabi21.com/، اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٩.

٦. ايمان فخري: كيف تلاحق إدارة بايدن النفوذ الصيني في اثيوبيا: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠٢١، متاح على الموقع الالكتروني https://futureuae.com/ اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٩.

٧. رئيس وزراء إثيوبيا يلتقي بيل غيتس: العربية نت، نشر بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٣، متاح على الرابط الالكتروني، www.alarabiya.net/aswaq/economy/، اخر زيارة للموقع ٢٠٢٥/٢/٢١.

٨. سارة ممدوح حسن: الاستراتيجية الصينية في افريقيا دراسة حالة اثيوبيا، المركز العربي الديمقراطي، ٢٠١٧/١٠/١٨، متاح على الموقع الالكتروني ، https://democraticac.de/، اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٩.

٩. سيد عمر معلم عبد الله: الاستثمارات الخليجية في اثيوبيا واحتمالات سيناريو السودان، المركز الافريقي للأبحاث ودراسة السياسات، نشر بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٢، متاح على الرابط الالكتروني للمركز، https://afropolicy.com/?p=2940، اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٩.

١٠. عمار ياسين: ماهية ورمزية التآزر كقضية أساسية في فكر ووجدان آبي احمد، مجلة قراءات افريقية، نشر بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٠، على الموقع الالكتروني للمجلة، https://qiraatafrican.com ، اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٦.

١١. عمر ياسر: أميركا تقدم مساعدات إنسانية بقيمة ١٥٤ مليون دولار لإثيوبيا، منصة cnn الاقتصادية، نشر بتاريخ ٢٠٢٤/٤/١٧، متاح على الموقع الالكتروني https://cnnbusinessarabic.com/economy، اخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٨.

١٢. محمد فرحات: إثيوبيا تقود النمو الاقتصادي الأسرع في أفريقيا، شبكة العين الإخبارية، اخر زيارة للموقع الالكترونية بتاريخ ٢٠٢٥/١/٣٠، متاح على الرابط الالكتروني للموقع، إثيوبيا تقود النمو الاقتصادي الأسرع في أفريقيا، نشر بتاريخ ٢٠١٩/٢/٧.

١٣. هاشم علي حامد محمد: الاقتصاد الاثيوبي بين الخصخصة والاستثمار، اندبندنت عربية، نشر بتاريخ، ٢٠٢٠/١٠/١٧، متاح على الرابط الالكتروني للموقع، www.independentarabia.com، اخر زيارة للموقع ٢٠٢٥/٢/٢٢.